

## لنوقف مهازل السلطة المتهاكمة

إلى جماهير العاصمة القومية

- التمثيل العادل لكل القوي السياسية في لجنة الدستور أولي الخطوات لتنفيذ اتفاقية السلام.
- حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة مفتاح الحل .
- الديمقراطية و الحريات مطلب الساعة.
- قمع الحركة الطلابية لن يوقف حركة الجماهير.

رغم الادعاءات المتواصلة من سلطة الجبهة الإسلامية بجديتها في تطبيق اتفاقية السلام و رغم كل الوعود التي قطعتها للمجتمع الدولي وللشعب السوداني إلا أنها مازالت تواصل ممارساتها القمعية ضد حركة الجماهير الديمقراطية ، و تدفع بكل آلتها القمعية في مواجهة الحركة الطلابية و تواصل اغتيال الطلاب و قمعهم بعنف في محاولات يائسة للإبقاء علي سلطتها المتهاكمة. إنها تستخدم الغاز المسيل للدموع و العصي و الرصاص ضد المظاهرات السلمية ذات المطالب الديمقراطية و الأكاديمية التي تقدم بها الطلاب في جامعة الخرطوم ، النيلين ، الأهلية ، السودان ، الدلنج ، الفاشر و نيالا . و لن نمل تكرار أن هذه السلطة لا تتورع من أن تواصل الكذب و تضليل الرأي العام ، و استخدام كافة أشكال العنف لتقطع الطريق أمام استعادة الديمقراطية ، و تسعى من خلال الـ 52% ليكون لها اليد الطولي في صياغة الدستور الانتقالي و التحكم في الرقاب.

إن التسوية في تنفيذ اتفاقية السلام و المماثلة في رفع حالة الطوارئ و إلغاء القوانين المقيدة للحريات ، لا يمكن أن يثني جماهير شعبنا من نضالها من أجل تفكيك الدولة الشمولية و استعادة الديمقراطية و سيادة حكم القانون و لن نتراجع جماهير شعب السودان أبدا عن مطالبها الأساسية المتمثلة في رفض سياسات الحكومة التي فرطت في السيادة الوطنية و حولت بلادنا إلي محمية تحكم و تدار من قبل مجلس الأمن الدولي. تلك السياسة التي جعلت منها حكومة غير مؤهلة لتنفيذ مرحلة الانتقال من الحرب إلي السلام و تحقيق التحول الديمقراطي و التنمية و الاستقرار. و علي الحركة الشعبية أن تكون عند موقفها المعلن من قبل في قضية الحريات و الإجماع القومي في تمثيل كافة القوي السياسية السودانية في لجنة الدستور. فشعبنا مازال يربط الأقوال بالأفعال.

إن جماهير شعبنا تطالب بـ:

1. إلغاء قانون الأمن الوطني ، و إيقاف الاعتقالات و الإستدعاءات و الرقابة الشخصية التي مازالت تطل القيادات السياسية و أعضاء التنظيمات الحزبية المعارضة و تكتم أفواه الصحف.
2. إلغاء قانون الطوارئ و كافة القوانين المقيدة لحرية التعبير و التنظيم و النشر.
3. إشراك كل القوي السياسية و بنسب عادلة في لجنة صياغة الدستور.
4. حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة تقوم بـ :
  - أ. تطبيق اتفاقية السلام.
  - ب. إطفاء نار الحرب في دارفور.
  - ج. تلبية مطالب الشعب في الشرق و سائر الأقاليم.
  - د. عقد المؤتمر القومي الدستوري و فتح الطريق لتأسيس دستور ديمقراطي متفق عليه من قبل كل الأطراف السياسية.

عاش نضال الشعب السوداني الأبي - معاً للضغط لإطلاق الحريات العامة - فلتتواصل انتفاضات الطلاب

الحزب الشيوعي السوداني  
العاصمة القومية

25- أبريل-2005